



**Khalid Rami.- *Tadbīr al-mawārid al-mā'iyya bi madīnati Tiṭwān min khilālī wathāiq ḥubusiyya wa 'ā'iliyya wa makhzaniyya (1065-1386 hijrī/1655-1966 mīlādī)* (Ar-ribāṭ: Manshūrāt Wizārat al-Awqāf wa ash-Shu'ūn al-Islāmiyya, 2019), 460p.**

خالد الرامي.- تدبير الموارد المائية بمدينة تطوان من خلال وثائق حُسبية وعائلية ومخزنية (1065-1386هـ/1655-1966م) (الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2019)، 460ص.

يواصل الباحث خالد الرامي اهتمامه بدراسة تدبير الموارد المائية ببعض المدن المغربية خاصة مدينة تطوان، مقتفياً آثار وثائق دفيئة ومتنوعة، ومتجها هذه المرة إلى الوثائق الحسبية والعائلية والمخزنية، من خلال كتاب تدبير الموارد المائية بمدينة تطوان من خلال وثائق حسبية وعائلية ومخزنية (1065-1386هـ/1655-1966م)، الصادر ضمن منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 2019. ويأتي هذا العمل كمواصلة لمجموعة من الأبحاث المنجزة من قبل المؤلف نفسه حول تدبير الماء والعمارة الإسلامية بمدينة تطوان، نخص بالذكر منها كتابه الصادر سنة 2008 ضمن منشورات جمعية تطاون أسمير تحت عنوان: النظام الأصيل لتوزيع الماء بمدينة تطوان (1862-1913م).

واختار الكاتب الاشتغال على وثائق نظام توزيع الماء بمدينة تطوان نظرا لقيمتها التاريخية والتراثية، والتي تعتبر حسب قوله ذات أهمية كبيرة تاريخيا وأثريا، ومما يزيد من أهمية هذه الوثائق والشواهد المعمارية كون الشبكة المائية مازالت تؤدي وظيفتها إلى حدود الساعة بمدينة تطوان. وقسم الباحث كتابه إلى قسمين ذيلهما بملحق وفهارس. سلط الضوء في القسم الأول على أهمية الوثائق التي نشرها في الكتاب وهي وثائق أصلية موضوعية [حسبية وعائلية ومخزنية] تعتبر -حسب المؤلف- منجما للمادة التاريخية خاصة ما يهم الجوانب الحضارية والاجتماعية التي لم يعرها المؤرخون والباحثون الاهتمام اللازم، فضلا عن إتاحتها إمكانية تطوير المعرفة التاريخية وتجديد الخطاب التاريخي ليشمل قضايا ومواضيع جديدة في التاريخ المغربي. كما شدد الباحث على ضرورة دراسة

المنشآت المائية من سقايات وحمامات وخزانات والحفاظ عليها باعتبارها شواهد مادية على النظام الأصيل لتدبير المياه.

ثم انتقل المؤلف إلى تعريف الوثائق التي نشرها في هذا الكتاب مُقسماً إياها إلى ثلاثة أنواع: الأولى حبسية مثبتة بكنائش الحوالات الحبسية المحفوظة بنظارة أوقاف مدينة تطوان أو موجودة في حوزة نظار بعض الأضرحة والزوايا، ويعود تاريخ أقدم وثيقة منها إلى سنة 1065هـ/1655م، وأحدثها إلى سنة 1386هـ/1966م. أما الثانية فإنها عبارة عن وثائق عائلية محفوظة عند عائلات تطوانية عريقة (مثل عائلات الصفار والرزيني وداود وبنونة) تتضمن معلومات عن أنواع المعاملات التجارية والعقارية وعقود الزواج وغيرها، وتعود أول وثيقة عائلية منشورة في هذا الكتاب إلى سنة 1112هـ/1701م، فيما يعود آخرها إلى سنة 1383هـ/1963م. أما النوع الثالث والأخير والأقل عددا فتمثله الوثائق المخزنية المتكونة بالأساس من أرشيف دار النيابة بطنجة، والتي يعود تاريخ أول وثيقة منها في الكتاب إلى سنة 1306هـ/1888م، وآخر وثيقة إلى سنة 1309هـ/1892م.

وتمتاز الوثائق الحبسية والعدلية والمخزنية حسب ما أورده المؤلف بخصائص عديدة، من بينها احترام الوثائق الوقفية والعائلية لشروط التوثيق الصارمة، وتدقيقها كل ما يتعلق بالمؤسسة الحبسية (ظواهر سلطانية، أحكام قضائية، قرارات مخزنية...)، ونفاذها إلى صلب الحياة المجتمعية في شتى مناحيها. وقد أثار الباحث في هذا السياق إشكالية ضياع الحوالات الحبسية بسبب الإهمال وعدم العناية بها، مؤكداً على ضرورة الحفاظ على ما تبقى منها.

ويشير المؤلف مسألة مهمة تصب في خدمة البحث التاريخي، وهي عملية التوثيق التي اهتم بها العلماء منذ القديم، إذ تساعد في تجديد الخطاب التاريخي من خلال دراسة مضامين الوثائق المنشورة في الكتاب، وتوسيع مجالات البحث مع إتاحة إمكانية طرح إشكاليات تاريخية تقرب الباحث من الحياة اليومية للمجتمع. ويضيف هذا العلم مصداقية على مضامين الوثائق التاريخية، التي تعطي قيمة كبيرة للدراسات التاريخية بجكم ما تقدمه من معطيات ومعلومات دقيقة عن المجتمع والاقتصاد والفكر، والتطور العمراني والمعماري وخريطة توزيع المرافق العامة داخل المدينة. وتزخر هذه الوثائق بمعلومات مهمة عن البرامج التعليمية وأجور المدرسين والمكتبات وطرق إعارة الكتب، وتوفر معلومات عن التوزيع الجغرافي للمرافق الحضرية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن

سردها معلومات مهمة عن أسماء المعماريين وأجورهم ومواد البناء وأسعارها وتطور هندسة العمارة وتقنياتها وتوزيع الموارد المائية.

وتتميز الوثائق الحبسية بخصائص عديدة نابعة من التقيد بشروط التوثيق الصارمة، وهي مكتوبة بالخط المغربي الذي أخذ شكله النهائي منذ عهد الدولة المرينية (1269-1465)، والذي يختلف عن الخطين المشرقي والأندلسي. وكانت الوثائق تذيّل بـ"الخنفساء"، وتحيل على توقيع الموثقين الذي يتشكل وجوبا من الاسم والدعاء والشكل. وتوضح هذه الوثائق - بعد دراسة لغتها وأسلوبها - تحولات النسق اللغوي المستعمل في الخطاب اليومي، والذي طرأت عليه تحولات متعاقبة طيلة أربعة قرون.

وعموما، تقدم الوثائق المذكورة نظرة شاملة ومتكاملة عن كيفية تدبير ساكنة مدينة تطوان للموارد المائية على امتداد أربعة قرون من تاريخ المدينة، وتلك نظرة تنطبق على جل المدن المغربية، لأن مدينة تطوان لم تكن استثناء في المشهد الحضري المغربي. كما تتناول بدقة مختلف قضايا تدبير الموارد المائية بالمدينة قانونيا وعرفيا وهندسيا واقتصاديا واجتماعيا. وتقدم الوثائق سالفه الذكر معطيات فريدة حول الدور المحوري الذي لعبه الماء في ضبط المجال العمراني لمدينة تطوان وتنظيمه، وعن بنية الشبكة المائية الأصلية وهندستها وتقنياتها.

وتفيد الوثائق المنشورة في الكتاب أن جميع المعاملات المائية قد خضعت لتنظيم دقيق تحت إشراف مؤسسة القضاء، وتقدم معطيات مهمة عن تأثير بعض المدن المغربية مثل تطوان بالتغلغل الاقتصادي الأوربي خلال القرن التاسع عشر.

وصنف الكاتب الوثائق التي نشرها إلى ثلاث مجموعات لتيسير استفادة الباحثين منها، ورتبها ترتيبا زمنيا كما ذكرنا سابقا، واهتم بإعادة كتابتها حسب قواعد الإملاء الحديثة، وصحح الرسم الهجائي والأخطاء الإملائية، وعمل على إدراج الكلمات الساقطة من المتن والمثبتة في الطرة في مكانها المناسب من نص الوثيقة، كما عمد صاحب هذا المجموع إلى توضيح الألفاظ الغامضة والغريبة من خلال شرح المصطلحات الهندسية والتقنية والعرفية المحلية، ولجأ في شرح بعضها إلى أهل الاختصاص، وعرف ببعض الشخصيات التاريخية والأماكن الجغرافية. وأشار المؤلف في هذا السياق إلى أن أصعب مشكل واجهه هو استخراج أسماء الموثقين والقضاة من علاماتهم (توقيعاتهم). كما أدرج عددا من الصور والرسوم التوضيحية للمنشآت المائية بالمدينة العتيقة.

نشر الباحث في القسم الثاني نصوص الوثائق، وعددها إجمالاً مائتان وستة وأربعون وثيقة قسمها إلى ثلاثة أقسام: أولها الوثائق الحسبية وعددها مائة وواحد وستون وثيقة، وهي مثبتة بكنائش الحوالات الحسبية المحفوظة بنظارة أوقاف تطوان، أو الموجودة بيد نظار بعض الأضرحة والزوايا بالمدينة. وثانيها الوثائق العائلية وعددها ثمانية وسبعون وثيقة بحوزة عائلات تطوانية عريقة تتطرق لأنواع مختلفة من المعاملات التجارية والعقارية وعقود الزواج وغيرها. وثالثها الوثائق المخزنية، وهي الأقل عدداً، إذ لا تتجاوز سبع وثائق فقط، وتبين التدخل النادر للمخزن في تدبير الشأن المائي بالمدينة. كما قدم المؤلف نماذج مصورة للوثائق الأصلية في ملحق خاص حتى يستفيد منها المهتمون والباحثون، وختم الكتاب بتسع فهارس مفيدة للأعلام البشرية الفردية والأعلام الجماعية والجغرافية والمصطلحات المائية والوثائق واللوحات والصور، وهذا فضلاً عن فهرس المصادر والمراجع الخاص بالدراسة وفهرس المحتويات. ويكتسي نشر الكاتب لهذه الوثائق المهمة والدفينة أهمية كبيرة، إذ من المرتقب إسهامها في فتح آفاق واسعة للمهتمين والباحثين لدراسة مواضيع وإشكاليات جديدة بمقاربات تستفيد من مصادر وعلوم مختلفة تخدم البحث التاريخي المغربي.

محمد الخداري

جامعة القاضي عياض، مراكش